

هداية المسترشدين

[185] الفرق بينه وبين القول بالاشتراك اللفظي ايضا ان ثبت القول به واما الثمرة بين القول بجواز التراخي والقول بالطبيعة فقد تقرر فيما إذا اخر الفعل عن الاول الازمنة ومات فجأة أو لم يتمكن من الاتيان به بعده فعلى القول بالتراخي لاعتقاب لترتب الترك ح على اذن الامر وعلى القول بالطبيعة يستحق العقوبة لتفويته المأمور به عمدا وان كان ذلك من جهة طنة الاداء في الاخر فان ذلك الظن انما يثمر مع اداء الواجب واما مع عدمه فهو تارك للمأمور به وقضية وجوبه ترتب استحقاق العقوبة على تركه وهذا هو الذى ذهب الحاجبي واختاره بعض محققى مشايخنا قدس سره ويشكل ذلك بان جواز التأخير ح وان كان بحكم العقل الا ان حكم العقل يطابق حكم الشرع فيثبت جواز التأخير في الشرع ايضا فلا فرق بينه وبين الوجه الاول وهذا هو الاظهر إذا قصى الفرق بين الوجهين تنصيص الشارع في الاول بجواز التأخير وعدمه هنا لكن بعد حكم العقل بجوازه وقيامه دليلا على حكم الشرع يثبت الجواز في المقام بحكم الشرع ايضا والفرق بين التجويزين مما لا وجه له وقد يقرر الثمرة بين القولين بوجه اخر وذلك انه على القول بالتراخي يجوز التأخير ما لم يظن الفوات به واما على القول بالطبيعة فانما يجوز التأخير مع ظن التمكن من ادائه في الاخر واما مع الشك فيه فلا إذ المفروض ايجاد الطبيعة فإذا شك المكلف في تفريغ ذمته مع التأخير لم يجز الاقدام عليه إذ قضية حصول الاشتغال هو تحصيل الفراغ ولا اطمينان اذن بحصوله فلا يجوز له الا الاشتغال به إذ لا اقل في حكم العقل بجواز التأخير من الظن باداء الواجب معه وفيه ايضا تأمل والثمره بين القول بالتراخي والقول بالوقف على مذهب اهل الاقتصاد ظاهر بناء على الوجه الثاني منه للزوم الفور على ذلك القول على المختار حسبا اشرنا إليه وعلى الوجه الاول فالحال فيه على نحو ما ذكر في الثمرة بينه وبين القول بالطبيعة وعلى قول اهل الغلو فالثمره ايضا ظاهرة على ما مر ومما ذكرنا يظهر الحال في الثمرة بينه وبين القول بالاشتراك اللفظي ان ثبت القول به وكذا بين القول بالطبيعة والقول بالوقف أو الاشتراك كما لا يخفى على المتتبع فيما قررنا قوله وايهما حصل كان مجزيا يعنى من دون عصيان للامر المذكور نظرا إلى الاتيان بمقتضاه ولا ينافى ذلك حصول العصيان بالتأخير من جهة اخرى فيما إذا دل العقل على وجوب المبادرة أو حكم به العرف كما إذا حصل له ظن الوفاة فاخره ثم اخطأ ظنه قوله لنا نظير ما تقدم في التكرار ما مر من الكلام هناك جار في المقام فلا حاجة إلى اعادته وقد يورد في المقام بان القول بكون الامر موضوعا لمطلق طلب الفعل من غير دلالة على الفور ولا التراخي لا يوافق ما تقرر عند النحاة من دلالة الفعل على احد

الازمنة الثلاثة وقد جعلوه بين الاسماء والافعال فكيف يق بخروج الزمان عن مدلوله على نحو المكان حسبا ذكره المصنف وغيره في المقام ويمكن الجواب عنه بوجوه احدها ان ما ذكر في حد الفعل انما هو بالنسبة إلى اصل وضع الافعال والا فقد يكون الفعل منسلخا عن الدلالة على الزمان كما هو الحال في الافعال المنسلخة عن الزمان فلا مانع من ان يكون فعل الامر ايضا من ذلك حسبا يشهد به فهم العرف على ما قرره إذ ليس المتبادر منه الا طلب الفعل مط من غير دلالة على زمان ايقاع المطلوب لمكانه والته وفيه انهم لم يعدوا فعل الامر والنهي من الافعال المنسلخة عن الزمان ولو قيل بعدم دلالتها على الزمان لكان اشتهاهما بالانسلخ اولى من ساير الافعال المنسلخة بل نصوا على خلافه وجعلوا مدلوليها خصوص الحال وربما حكى عليه الاجماع اهل العربية ففي ذلك منافات اخرى لما ذكر في الاحتجاج من عدم دلالة على الزمان حيث انه مناف لما ذكر من اجماع اهل العربية على خصوص زمان الحال بل نقول ان قضية ما ذكره دلالة على خصوص الفور وقيام اجماعهم على ذلك حيث انهم خصوه بالحال دون الاستقبال فيقوم من هنا اشكال اخر وهو ان اتفاق اهل العربية على دلالة على الحال كيف بجامع هذا الخلاف المعروف بين اهل الاصول وسيظهر لك الجواب عن جميع ذلك بما سنذكره من تحقيق المقام انشاء الله تعالى ثانيا ان المقصود بما ذكر في الاحتجاج عدم دلالة الامر على خصوص الحال والاستقبال وذلك لا ينافي دلالة على القدر الجامع بينهما فيفيد طلب ايقاع الفعل في احد الزمانين ومعه يحصل دلالة على الزمان ليتم به مدلول الفعل ولا يفيد خصوص شئ من الفور والتراخي كما هو المدعى وفيه مع منافاته لكلام اهل العربية من دلالة على خصوص الحال انه لا يوافق ما اخذ في حد الفعل من دلالة على احد الازمنة الثلاثة مضافا إلى ما فيه من توهم كون الفور والتراخي بمعنى الحال و الاستقبال وهو فاسد ثالثا ان القول بنفي دلالة الامر على خصوص الفور أو التراخي كما هو المدعى لا مطلق الزمان لا ينافي دلالة على الزمان اصلا وما ذكره المصنف من عدم دلالة على الزمان انما اراد به عدم دلالة على خصوص الفور أو التراخي كما هو المدعى لا مطلق الزمان فتسامح في التعبير ولو حمل على ظاهره فكأنه اختار الجواب الاول لزعمه المنافات بين كون الامر لطلب الطبيعة ودلالة على احد الازمنة والتحقيق خلافه وذلك لا ربط له باصل المدعى وكيف كان فنقول ان مفاد الامر انما هو الاستقبال فان الشئ انما يطلب في المستقبل ضرورة عدم امكان طلبه الحال اداء الصيغة وتوضيح المقام ان الحال يطلق على امرين احدهما الحال الحقيقي وهو الفصل المشترك بين الماضي والمستقبل ولا يمكن ايجاد الفعل فيه فانه تدريجي الحصول لا يمكن انطباقه على الان وليس هو من احد الازمنة الثلاثة المذكورة في حد الافعال إذ ليس الحد المشترك المزبور زمانا وانما هو فصل بين الزمانين كما لنقطة الحال الفاصلة بين الخطين وثانيهما الحال العرفي وهو اواخر زمان الماضي واوائل المستقبل المشتمل على الحال الحقيقي إذ لو خلا عنه

لتمحض للماضي أو المستقبل وهو الحال المحدود من احد الازمنة الا ترى ان قولك زيد يضرب
إذا اريد به الحال انما يراد به الزمان _____